الباب الرابع
الأطماع الدولية الحديثة

obeikandl.com

obeikandl.com

نال الشعب الصومالي نصيبه من انتصارات المسلمين وهزائمهم عبر التاريخ الإسلامى بطوله، والمسلمون جسد واحد ففي الوقت الذي كانت الحروب الصليبية تشتعل في أكثر من جبهة، في الشام، ومصر كانت المناوشات والمعارك مستمرة بين الشعب الصومالي المسلم، ودولة الحبشة،والأخيرة هي التي بدأت باستفزاز المسلمين والتحرش بهم وقد انطلقت الشرارة الأولى للحروب الصليبية عام ١٠٩٥، واستمرت تلك الحروب في حملات كثيرة قُدِّرت بحوالي ٢٠٠ عام، إلى أن تمّ دحرُها نهائياً عن الشرق، وحررّ آخر المعاقل من أيديهم في عكّا عام ١٢٩١م وكان من أهم نتائجها التي لاتنسى اتحاد المسلمين في مصر والشام لدفع الخطر الصليبي على بلاد المسلمين، وسقوط الامبراطورية البيزنطية على يد الخلافة العثمانية عام ١٤٥٣م وقد قامت كيانات سياسية إسلامية في منطقة القرن الأفريقي، أطلق عليها دول الطراز الاسلامي لكونها تمتد على طول الساحل الأفريقي ومن أقوى الامارات الاسلامية سلطنة إيفات وكانت مدينة زيلع المهجورة حالياً عاصمة لها.

ومن أبرز القيادات الاسلامية الصومالية في سلطنة ايفات القائد المجاهد أحمد جري رحمه الله الذي دامت فترة حكمه سبع سنوت فقط، وقد خاض خلالها أكثر من ٥٥ معركة ضد ممكلة الحبشة المسيحية وانتصر فيها جميعا حيث اخترق حصون الهضبة الحبشية وفتح بلاد

أكسوم القديمة حتى وصل إلى حدود السودان وقد حقق هذا القائد العظيم خلال سبع سنوات انجازات استراتيجية ذكرتها كتب التاريخ نلخصها فيما يلي:

١- نجح في توحيد صفوف المسلمين، إذ أن الوحدة سبب أساسي من أسباب النصر، والتمكين.

٢- محاربة جميع صور الظلم وإحياء فريضة الجهاد للدفاع عن مكتسبات الإمارة الاسلامية إيفات.

٣- بناء جيش قوي إسلامي على أسس سليمة، والاعتناء به، وتسليحه، وتطوير قدراته القتالية حتى استطاع رحمه الله أن يكسر شوكة المملكة المسيحية في وقت قياسي،يقول حسن مكي المفكر الاسلامي والخبير في شؤون القرن الأفريقي وقد روعت أوربا الصليبية بفتوحات الامام أحمد بن إبراهيم وخشيت من حدوث إنقلاب إسلامي يؤدي إلى تقويض حركة الحضارة المسيحية نهائياً في الحبشة لذا فقد سارعت البرتغال بالتدخل لاسعاف ملك الحبشة غير أن قائد التدخل البرتغالي كريستوفر بن فاسكو دي جاما لقي مصرعه على يد الامام أحمد عام ١٥٤٢م وقد أصيب في المعركة نفسها الإمام المجاهد حيث كانت سبباً في وفاته في أول أكتوبر عام ١٥٤٢م

٤- دخول معظم سكان أثيوبيا في الاسلام طواعية وبدون اكراه، ولولا نجدة البرتغاليين لاختفت أثيوبيا المسيحية من خريطة القرن الأفريقي، لصالح الشعوب المحبة للسلام،والأمن وفي ٧- يناير ١٨٨٧م شن الجيش الأثيوبي هجوماً شاملاً بدعم من فرنسا وبريطانيا، وإيطاليا على مدينة هرر حاضرة الدولة الصومالية آنذاك، وانتصر الجيش الأثيوبي في هذه المعركة غير المتكافئة، نتيجة التفوق العسكري، والعددي لجيش منليك على الصوماليين، ودعم الدول الأوربية الثلاثة له وقد حول الأثيوبيون المسجد الجامع في مدينة هرر إلى كنيسة، وهي لاتزال قائمة حتى اليوم وبجوارها مسجد آخر كما كتب منليك رسالة مشهورة إلى حاكم عدن الانجليزي يقول فيها يعتبر عبد الشكور الوريث للامام أحمد إبرهيم وتعتبر هزيمته انتصاراً للمسيحية بعد هذا السرد الموجز لتاريخ الصراع الحضاري والعسكري بين الصوماليين والأثيوبيين منذ الحروب الصليبية،وانتهاء بسيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية على العالم الاسلامي، فإن المرء لايكاد يصدق ما يجري الآن في منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة والساحة الصومالية على وجه الخصوص، إذ أن الغلبة والسيطرة واليد العليا فيها أصبحت لقوى الشر، التي تحاول اليوم تحديد مصير الشعب الصومالي عبر ما يسمى الحكومة الإنتقالية الفيدرالية التي نسيت،أو تغافلت عن طبيعة الصراع العسكري والحضاري في المنطقة، والأدهى من ذلك وأمر أن يضفى عليها

الشرعية، ويطلب من قوى المقاومة المسلحة الوطنية والاسلامية القاء السلاح، والدخول في كنفها،والقبول بها كممثل شرعى للصوماليين، وهذا يعتبر ضرباً من المستحيلات وإذا كانت أثيوبيا قد أعلنت عداءها السافر للمسلمين الصوماليين، بتحويل المساجد إلى كنائس في هرر سابقاً، وتلطيخ أماكن العبادة الطاهرة في مقديشو الآن بالقذارة، وقيامها بمنع قوات الحكومة الإنتقالية من أداء فريضة الصلاة،وغيرها من شعائر الاسلام، فإن أديس أبابا لاتزال مصممة على تحقيق أهدافها الدينية في الصومال.

أمريكا

اعترفت أمريكا رسمياً بالصومال في أول يوم تحرره١يوليو ١٩٦٠، وذلك بإرسال تهنئة من الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الرئيس الصومالي آدم عبد الله عثمان، ورفعت أمريكا قنصليتها في مقديشو إلي مستوى السفارة ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات الصومالية الأمريكية تجاذبات وتوترات كثيرة، كان السبب الرئيسي وراءها رغبة الصومال في تحرير بقية الأراضي الصومالية،التي مازالت تحت الاحتلال الأثيوبي، الفرنسي، والبريطاني- الكيني وعندما استقل الصومال وجدت الدولة نفسها في حاجة ماسة إلى قوة تستند إليها، خاصة أنه كان في نية القادة الصوماليين استعادة الأراضي الصومالية التي ما زالت محتلة لذلك توجه

رئيس الوزراء الصومالي عبد الرشيد علي شرماركي إلى أمريكا عام ١٩٦٣، وقابل الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وبعد مناقشات ومداولات طويلة عرضت الإدارة الأمريكية على الحكومة الصومالية أن تقوم بتسليح خمسة آلاف جندي من الجيش الصومالي وذلك بشرط ألا تُستخدم ضد كينيا وأثيوبيا، مما كان يعني بصورة مباشرة الاعتراض على المطالبة ببقية الأراضي الصومالية من قبل الحكومة الأمريكية.

وكان لأمريكا بعض مشروعات التنمية في الصومال مثل مشروع جوبا للتطوير الزراعي ومشاريع تنقيب عن البترول، كما كانت تنوي إقامة قواعد عسكرية، إلا أن الفكر الأمريكي لم يكن مقتعاً للحكومة الصومالية، لذلك توجه الصومال إلي الاتحاد السوفييتي الذي وعد ببناء جيش صومالي قوامه عشرون ألف جندياً خلال عشرين سنة ووقعت معاهدة تعاون بين البلدين في هذا الشأن عام ١٩٦٣وكانت الاستراتيجية الأمريكية في القرن الأفريقي تعتمد في ذلك الوقت على إبعاد الاتحاد السوفييتي من السيطرة على باب المندب الاستراتيجي وحماية استمرار تدفق البترول إلى أمريكا والدول الأوروبية.

وفي عام ١٩٧٧ اختلف الصومال والاتحاد السوفييتي في مسألة الحرب مع أثيوبيا لتحرير منطقة الصومال الغربي التي تحتلها ووقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال،ولم يكن أمام الصومال

إلا الرجوع إلى دائرة التأثير الأمريكي، وتجاوبت أمريكا مع المطالب الصومالية ولكن بشروط كان من ضمنها انسحاب الجيش الصومالي من الأراضي التي حررها من أثيوبيا والتي كانت تفوق ٩٠% من منطقة الصومال الغربي،منح قاعدة بربرة الاستراتيجية لأمريكا بعد طرد الاتحاد السوفييتي منها،وأن يكون الدعم فقط للأغراض الدفاعية لا الهجومية وعلى هذا الأساس عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين الحكومتين الصومالية والأمريكية،التي بسببها حصلت أمريكا علي كل التسهيلات البرية والبحرية والجوية في موانئ ومطارات الصومال،وأنشأت قواعد أمريكية في أماكن كان يستخدمها الجيش السوفيتي في كل من بربرة وكيسمايو، وكانت تعد هذه التسهيلات بدون مقابل بالنسبة لأمريكا.

واستمر هذا التعاون بين الدولتين حتي أثار الرأي العام الأمريكي موضوع انتهاكات حقوق الانسان في الصومال أواخر ثمانينيات القرن الماضي وتحت ضغط الكونجرس الأمريكي أنهت إدارة بوش الأب المساعدات العسكرية للصومال عام ١٩٨٨وأثناء احتدام القتال في مقديشو فى يناير عام ١٩٩١ أخلت أمريكا سفارتها وأجلت جميع رعاياها من الصومال، مما يعني توقف العلاقات الدبلوماسية مع الصومال بشكل عملي كما أوقفت أمريكا التعامل مع الأنظمة الصومالية التي جاءت بعد ذلك علي أنهم الممثلون الشرعيون للصومال وشعبه وأمريكا لم تغب

طويلاً عن الساحة الصومالية، فقد قادت أكبر عملية عسكرية في ٩ ديسمبرعام ١٩٩٢، بقرار من الأمم المتحدة تهدف إلى القضاء علي المجاعة في الصومال،وقد نجحت هذه المهمة في بداية الأمر إلا أن التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية وعدم وضوح المهام القيادية بين القوات الأممية أدى إلى نشوب حرب بين القوات الدولية بقيادة أمريكا وقوات الجنرال محمد فارح عيديد مما أدى إلى مقتل آلاف الصوماليين ومئات من القوات الأممية والأمريكية، فسحبت قواتها من الصومال، وتم تفويض مهمة حفظ السلام في الصومال إلي الأمم المتحدة وكان لهذا الانسحاب تأثيره السلبي الواضح على العلاقات الصومالية الأمريكية فيما بعد حيث اتسمت بالشك وعدم الثقة المتبادلة ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى الشعبي أيضاً لذلك فوضت أمريكا مسألة التدخل –سواء كان سياسياً أوعسكرياً- في الشئون الصومالية إلى حلفائها الإقليميين مثل دول منظمة إيجاد، وعلى رأسها أثيوبيا وكينيا وحصرت دورها فى الإدارة من وراء الكواليس،وتوجيه حلفاها الإقليميين أمنياً وسياسياً وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دبلوماسية، وإعلامية ضد الشعب الصومالي بعد الاستقرار الذي انتشر في معظم مناطق جنوب الصومال،وقد كانت في وقت قريب مسرحاً للعمليات التخريبية، بدعم أمريكي، وأثيوبي وتتركز الحملة الأمريكية على الشعب الصومالي فى المحاور التالية:

١- وجود مجموعات معادية لها داخل المحاكم الإسلامية ،والأخيرة تمثل تهديداً واضحاً على دول جوار الصومال، إضافة إلى زحفها نحو المناطق المستقرة من الصومال، مثل بونتلاند ،وصومال لاند هذه المسوّغات وغيرها تروّجها أمريكا الآن في المحافل الإقليمية والدولية في إطار سعيها لرفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢م لنشر قوات إقليمية في الصومال لمساعدة الحكومة الانتقالية الضعيفة والمحاصرة ولكي تتضح الأمور أكثر فان أمريكا بشّرت الصوماليين عام ١٩٩٢م بزرع الديمقراطية في مقديشو بعد نظام محمد سياد برى المحكوم عليه بالموت من قبل واشنطن، وقد اتخذت جميع الإجراءات التي تحقق إستراتيجيتها الجديدة؛ إذ قرر مجلس الأمن الدولي إرسال قوات إلى الصومال بقيادة أمريكية،ولكن كانت نهاية تلك القوات مأساوية، وكان الثمن الذي دفعه الصوماليون باهظاً؛ إذ أدت الديمقراطية الأمريكية إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتدمير البيوت، وتهجير قسري ونهب الأموال، لقد كان فصلاً جديداً من فصول الصراع في المنطقة الذي سُمّي في وسائل الإعلام الحرب الأهلية الصومالية، والتي استمرت زهاء ١٦ عاماً وكان الدافع الديني وراء التحرك الأمريكي نحو الصومال عام ١٩٩٢م،لصد انتشار الثقافة الإسلامية في جميع المناطق الصومالية ولتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي، دخلت قوات أممية بقيادة

أمريكية إلى الصومال عام ١٩٩٢م لتحقيق الأمور التالية -:

١- القضاء على القوى الإسلامية التي برزت بصورة مفاجئة في الساحة الصومالية في أقل من عام بعد انهيار الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١م.

٢- التأكيد على أن منطقة القرن الأفريقي خالية من أنظمة معادية لأمريكا، وإعداد قادة جدد تابعين لأمريكا يبشرون بالمشروع الأمريكي في المنطقة.

٣- إعطاء فرصة تاريخية للمنظمات والهيئات الغربية العاملة في مجال التنصير ليصدوا الصوماليين عن دينهم الإسلامي،ولا تزال تلك الهيئات تعمل في الصومال، تحت عدة مسميات زائفة ونتساءل الآن: لماذا تروّج أمريكا الآن لفكرة إرسال قوات إقليمية إلى الصومال؟وما الفرق بين الحالة الصومالية عام ١٩٩٢م، وحالها اليوم ٢٠٠٦؟ ولماذا وزّعت واشنطن مُسوّدة قرار في مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠٠٦/١٢/١م، يطالب برفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢م، ونشر قوات إقليمية في الصومال؟

في الحقيقة موقف واشنطن من خلال مجلس الأمن الدولي في الوقت الراهن غير منطقي؛ لأن الساحة هادئة لكن التقرير الأمريكي عن الصومال استند إلى معلومات خاطئة، ومسوّغات واهية والأغرب من كل

ذلك عدم قبول واشنطن المحاكم الإسلامية كقوة جديدة في منطقة القرن الأفريقي، وإتاحة الفرصة لها للعب دور سياسي، وأمني وإستراتيجي في المنطقة لاختلاف المناهج، والمشاريع والمحاكم الإسلامية نفت الاتهامات الأمريكية الموجهة إليها، كما أنها لا تهدّد أمن منطقة القرن الأفريقي، وهي ليست مصدر قلق لأي أحد، ودعت أمريكا أن تزور المناطق التي تسيطر عليها المحاكم الإسلامية، بدلاً من إطلاق الاتهامات الملفقة من البيت الأبيض، وأديس أبابا، ونيروبي وكان على أمريكا أن تحترم خيار الشعب الصومالي، وتدعم الاستقرار الذي عمّ جميع المناطق التي تسيطر عليها المحاكم الإسلامية، وتوقف مُسودّة قرارها الذي يمر في مراحله الأولى في مجلس الأمن الدولي،ويدعو إلى نشر قوات إقليمية في الصومال ومسوّدة القرار الذي وزعته واشنطن في مجلس الأمن الدولي في ٢/١/٢٠٠٦م يهدف إلى تحقيق الأمور التالية-:

١- القضاء على الاستقرار الذى حققته محاكم الإسلامية التي برزت كقوة جديدة في الساحة الصومالية، مما يعني أن المجتمع الغربى يسعى إلى إثارة القلاقل فى البلدان التى تنعم باستقرار نسبى.

٢- فتح جبهة جديدة ساخنة في الصومال، مثل العراق، هذه المرة قد لا تخوض القوات الأمريكية معركة مباشرة مع قوات المحاكم الإسلامية، ولكنها حرب بالوكالة تخوضها القوات الإقليمية وقد تشارك القوات الجوية الأمريكية في العمليات الحربية ٠

٣- إعطاء شرعية للقوات الأثيوبية المحتلة للأراضي الصومالية، تحت مسوّغات واهية، وهي الدفاع عن الحكومة الانتقالية الضعيفة.

ومهما يكن من أمر فإن أمريكا أصبحت سيفاً مسلولاً على رقاب المسلمين فقط، وعائقاً كبيراً أمام تقدم شعوب المنطقة، وعلى الرغم من أن مشروع قرارها الجديد قد أثار جدلاً واسعاً محلياً، وإقليمياً، ودولياً لصالح السلام والاستقرار في الصومال، إلاّ أن واشنطن تدق طبول الحرب في الصومال، والأشقاء الصوماليين يصفقون لأمريكا.

ولكن هزمت أمريكا في الصومال للمرة الثانية بعد هروبها قبل ١٣ سنة فهي حلقة جديدة في مسلسل الهزائم الأمريكية العسكرية والسياسية المتوالية من العراق إلى أفغانستان ومن كوريا إلى إيران وفلسطين.

وذهبت جهود الأمريكان على مدى سبعة أشهر من الإعداد والتخطيط والتمويل بالملايين أدراج الرياح على يد المجاهدين في المحاكم الشرعية في الصومال التي نشرت الأمن وبنت المدارس والمستشفيات وسيطرت على العاصمة مقديشو بعد ثلاثة أشهر من المعارك مع عصابات أمريكا التي أذاقت أهل الصومال الذل والهوان على مدى ١٥عاماً ولتتوحد العاصمة تحت راية واحدة لأول مرة منذ ١٥ عاماً فحققت بالسيطرة على العاصمة في أربعة أشهر ما عجز عن تحقيقه قادة العصابات في ١٥ سنة.

وفي خلال الاثنتا عشرة سنة الماضية ٢٠٠١-٢٠١٢، كان ملف محاربة الإرهاب يسيطر على العلاقات الصومالية الأمريكية، وبما أن الوضع في الصومال لم يكن واضحاً لدى الإدارة الأمريكية، فإن أثيوبيا وزعماء الحرب المتحالفين معها في الصومال استغلوا الوضع لصالحهم، ولأن أمريكا لم تكن تنوي التدخل المباشر في الصومال فقد قامت بدعم زعماء الحرب الصومال، وشجعتهم على تأسيس تحالف جديد ضم ١١ من زعماء الحرب في مقديشو هدفه القضاء على الإسلاميين الذين نما نفوذهم في الصومال خاصة في العاصمة مقديشو عبر المحاكم الإسلامية وكانت أمريكا تدعم هذا التحالف شهرياً بمبلغ مائة وخمسين ألف دولار لجمع معلومات عن ثلاثة أفراد من تنظيم القاعدة يشتبه في أن لهم صلة بتفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، حسب رأي الحكومة الأمريكية وقد طلب التحالف – مستغلاً الدعم الأمريكي- من المحاكم الإسلامية تسليمهم وأعلن التحالف الحرب على المحاكم الإسلامية في ١٨ فبراير ٢٠٠٦ أدت في نهاية المطاف إلى هزيمة تحالف زعماء الحرب، حيث خرج آخر واحد منهم من العاصمة في ١١ يوليو ٢٠٠٦، وسيطر الإسلاميين على أغلبية المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، ومحاصرة الحكومة الصومالية الانتقالية في مقرها المؤقت في مدينة بيداوة جنوب غرب العاصمة وبعد هزيمة تحالف زعماء الحرب، لم يبق أمام الحكومة الأمريكية خيار آخر غير

التدخل المباشر أو الحرب بالوكالة لهزيمة الإسلاميين في الصومال، واتخذت الخيار الثاني حيث استخدمت القوات الأثيوبية تحت ذريعة حماية الحكومة الشرعية برئاسة عبد الله يوسف، كما ادَّعت أثيوبيا أن أمنها في خطر وبقرار الأمم المتحدة رقم ١٧٢٥ فى٦ ديسيمبر ٢٠٠٦ سمح لدول الاتحاد الأفريقي بإرسال قوات أفريقية عرفت باسم أميصوم لحماية الحكومة الصومالية ولكن أثيوبيا أرسلت عشرات الآلاف من جنودها خارج قرار مجلس الأمن بإيعاز من أمريكا مدعية أن الحكومة الشرعية في الصومال طلبت منها كتابياً هذا التدخل، واستطاعت أثيوبيا الاطاحة بالإسلاميين وإحضار حكومة عبد الله يوسف إلى مقديشو لأول مرة واندلعت حرب عصابات بين الصوماليين والقوات الأثيوبية أثقلت كاهل القوات الأثيوبية انتهت بانسحاب القوات الأثيوبية بمفاوضات سلام بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة الشيخ شريف، حفظاً لماء وجه أثيوبيا التي انهزمت قواتها في الصومال وبعد مفاوضات، تم الاتفاق على توسيع البرلمان ودمج أعضاء تحالف إعادة تحرير الصومال برئاسة الشيخ شريف في البرلمان وانتخابه رئيساً للبلاد وبهذا نجحت أمريكا فى تقسيم الإسلاميين إلى معتدلين يمكن التعامل معهم بقيادة الشيخ شريف، ومتشددين مما فتح جولة جديدة من الحرب بين الإسلاميين فيما بينهم وفي الفترة التي ترأس الشيخ شريف البلاد ٢٠٠٩-٢٠١٢، لم يحدث تغيير يذكر في العلاقات الصومالية

الأمريكية، حيث واصلت أمريكا تركيزها على موضوع مكافحة الإرهاب والتعامل مع الحكومة الصومالية من المنظور الأمني فقط ولذلك انحصر دورها بشكل شبه كلي فى دعم قوات البعثة الأفريقية في الصومال لمحاربة حركة الشباب المجاهدين، ولم يرقى دعمها للجيش الصومالي إلى المستوى المطلوب في فترة شيخ شريف.

<u>إسرائيل</u>

تحاول إسرائيل السيطرة علي نهر النيل ومحاصرة مصر بشتي الوسائل الممكنة فهي قضية استراتيجية خطيرة لأن الزراعة والحياة فيها لاتعرف بديلاً عن المياه العذبة الواردة من نهر النيل فوجود الصراعات والخلافات يعد باباً لدخول القوي الخارجية الطامعة للاستغلال الأمثل ضد مصالح مصر والسودان معاً ولاشك في أن التهديد واللعب بورقة مياه النيل يعد تهديداً مباشراً للمصالح المشتركة المصرية السودانية ولا تعلن إسرائيل تدخلها في الأزمة الصومالية، لكن عدة أدلة وشواهد تؤكد أن هناك تغلغلاً سافرًا تقوم به في تلك المنطقة للأسباب التالية:

١. الرغبة في السيطرة على دول شرق أفريقيا.

٢. الرغبة في السيطرة على البحر الأحمر.

٣. محاربة الجماعات الإسلامية في تلك المنطقة.

٤. استكمال مخطط تهريب يهود الفلاشا من أثيوبيا.

وهناك رغبة إسرائيلية جامحة في السيطرة على تلك المنطقة من خلال التغلغل الكامل في شؤون دول تلك المنطقة وهي أثيوبيا وإريتريا والصومال وزنجبار وكان ذلك عبر التعاون العسكري والأمني وإرسال خبراء ومستشارين والمد بأسلحة أو مساعدات تكنولوجية وفنية في بعض المجالات وأظهرت إسرائيل دوماً اهتماماً منقطع النظير بدول ما يسمى بالقرن الأفريقي وشرق أفريقيا نظراً لأهميتها في تأمين نطاق الأمن الحيوي الجنوبي لإسرائيل حيث المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واكتساب وسيلة ضغط على الدول العربية بالمنطقة (مصر والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية) حيث يطوق الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة البلدان العربية وعزلها عن القارة الأفريقية مع إمكان التأثير على القرار الأفريقي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي في أثيوبيا.

obeikandl.com

وتعتبر إسرائيل تلك المنطقة نقطة ارتكاز لتحقيق الاتصال بوسط وجنوب القارة من ناحية وتحقيق مصالحها الاقتصادية لسهولة الاتصال من ناحية أخرى، وقد تعددت محاور التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي في المجالات الاقتصادية والأمنية وحرصت منذ فترة بعيدة على استغلال الأوضاع المتأزمة في الصومال وسعت أكثر من مرة للتغلغل في تلك الدولة الأفريقية العربية، وتشير المصادر العبرية إلى محاولات قامت بها إسرائيل للسيطرة على منطقة صومالي لاند وكشفت صحيفة معاريف عن قيام رجل أعمال إسرائيلي مقيم في أثيوبيا بدور الوسيط لتشجيع التبادل التجاري الإسرائيلي مع صومالي لاند كما سعت إسرائيل إلى تأجير ميناء بربرة الصومالي أو على الأقل الفوز بتعهد صومالي لاند بتقديم التسهيلات اللازمة لاستخدام ذلك الميناء لأغراض تجارية كما هو معلن وربما لأغراض أخرى تهم إسرائيل وتعتبر إسرائيل منذ فترة طويلة وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة توحيد الصومال عقبة رهيبة أمام سعيها الدائم للتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، خاصة إذا كانت الحكومة المركزية ذات توجه عربي أو إسلامي كما هو الحال في المحاكم الإسلامية الصومالية ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي بصفته أهم موقع استراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ ولادة الكيان الصهيونى في المنطقة الإسلامية العربية وتعد أثيوبيا الحليف الأول لاستراتيجية إسرائيل في

المنطقة وبوابتها الطبيعية إلى بقية دول القرن الأفريقي ومهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل هو أن لا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً؛ لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام أثيوبيا بما فيهم الماركسي منجستوهيلا ماريام، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإريترية التي استأجرتها من أثيوبيا يوم كانت إريتريا جزءاً من أثيوبيا، وقد أنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة ديّان لأثيوبيا عام ١٩٦٥م، وفي ١١ سبتمبر من العام نفسه قام حاييم بارليف بزيارة سرية لأثيوبيا.

ثم قرب سقوط نظام منجستوا رفعت إسرائيل كما يذكر كتاب نحو وفاق وطني سوداني الفيتو عن الثورة الإريترية في أهم العواصم الغربية بداية من واشنطن، ولندن، وبون، وروما وحتى باريس؛ فقد كانت إسرائيل تكبل هذه العواصم،وتحول دون تعاملها مع الثورة الإريترية على أساس أن التحرر الإريتري ضمن ارتباط إريتريا بالعرب يشكل مساساً بأوضاعها الإقليمية الاستراتيجية، والأمنية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وبهذا ينكشف لنا أن تحرر إريتريا عن أثيوبيا جاء بعد رفع الفيتو الإسرائيلي عن تحررها في تلك الحواضر الغربية؛ وذلك بالطبع ضمن شروط، وضمانات تقيد إريتريا من الميل نحو الحق العربي، ونستطيع القول أن إسرائيل استطاعت أن تعيد تأسيس علاقتها من جديد

بكل من أثيوبيا وإريتريا لضمان مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ولم تتأثر هذه المصالح بانفصال إريتريا عن أثيوبيا، وظهورها كدولة حرة في القرن الأفريقي.

إن هذه النتيجة لايسلّم بها الأثيوبيون ولا الإريتريون؛ إذ ينفي كل منهما أن تكون علاقته مع الكيان الصهيوني على حساب الحق العربي والمصلحة العربية، وإن كان يتهم كل منهما الآخر بأنه أكثر قرباً إلى إسرائيل من صاحبه، هذا ما قاله وزير خارجية أثيوبيا سيوم موسيفين لجريدة الزمان اللندنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١م في شأن العلاقة الإريترية الإسرائيلية أثناء الحرب بين البلدين؛ حيث قال إن لدى أثيوبيا معلومات عن قدوم الإسرائيليين إلى إريتريا، وتجهيزها بالسلاح عبر وكلاء أو شركات مسجلة في دول أخرى مثل هنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا والإريتريون من جانبهم أيضاً يرمون أثيوبيا بهذه التهمة؛ ففي مقال له بعنوان العلاقات الإريترية العربية قراءة جديدة يقول رئيس المركز الإريتري للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد حسن دحلي صحيح أن إسرائيل عادت تحرر إريتريا قولاً وعملاً من ناحية، ولم تقف موقف الحياد في الحرب الإريترية الأثيوبية لدى اندلاعها في عام ١٩٨٩م، بل إنها انحازت إلى جانب العدوان والغزو الأثيوبي ضد إريتريا بلداً وشعباً

بقيامها بصيانة الطائرات الأثيوبية المقاتلة؛وذلك بشهادة رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو.

إن لكل منهما ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية اليهودية في القرن الأفريقي،ويمثلان معاً أهمية أساسية لدولة الكيان الصهيوني ضد المصلحة العربية، بغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً لإسرائيل من الآخر،قد تكون إسرائيل أمدت هذا وذاك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معاً بالنسبة لاستراتيجيتها في القرن الأفريقي، ولكل منهما مكانته المعتبرة في هذه الاستراتيجية؛ فكما يرى فلاسفة اليهود ومفكروهم أن لكل من إريتريا الخارجة على المجموعة العربية والإسلامية بفضل سياسات النخبة النصرانية التجرنياوية الحاكمة، بالإضافة إلى أثيوبيا العريقة في نصرانيتها، وظهور دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين يعدُّ نصراً كبيراً في تجريد الشرق الإسلامي عن صبغته الإسلامية الصرفة حسب قول المؤرخ الصهيوني هاجا أيرلي في محاضرة له بعنوان الشرق الأوسط والإسلام، ألقاها عام ١٩٩٧م في جامعة أديس أبابا بحضور جمع غفير من الكتاب، والمؤرخين، والمثقفين، وغيرهم من الشخصيات الرسمية، وقال فيها: إن الشرق الأوسط لم يعد منطقة إسلامية بحتة،وأن القاهرة لم تعد عاصمة إسلامية لقد تغير الوضع كلياً؛ فالسيطرة الإسلامية لهذه المنطقة انتهت ببروز

دولة إسرائيل، وإريتريا التي يسيطر عليها المسيحيون، وبوجود دولة أثيوبيا المسيحية العريقة.

إن هذا القول من هاجا أيرلي لايدع مجالاً للشك في أن العلاقة الإسرائيلية الإريترية من ناحية والعلاقة الإسرائيلية الأثيوبية من ناحية أخرى ذات خصوصية مميزة ضد الإسلام على الأقل كما يراها مفكروا اليهود والملاحظ في العلاقة الأثيوبية الإسرائيلية استعصاؤها على عواصف التغيير السياسي مهما كانت طبيعة النظام السياسي المهيمن على مقاليد الحكم في أثيوبيا؛ وهذا ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي موشي آرينز بقوله ـ كما في جريدة الحياة ١٩٩١/٥/٢٥م ـ: بصرف النظر عن طبيعة النظام في أديس أبابا وما يمكن أن يحل محله ينبغي الحفاظ على المصلحة المشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا؛ وذلك لكون أثيوبيا الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على البحر الأحمر وعلى هذا الأساس من الثوابت في العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية ليس غريباً أن نرى وزير خارجية إسرائيل سيليفان شالوم يزور أثيوبيا في ٦ يناير ٢٠٠٤م، ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زناوي يزور إسرائيل في الثاني من يونيو ٢٠٠٤م تلبية لدعوة نظيره أرييل شارون والتقارير الصحفية تقول إن زيارة شالوم استمرت لثلاثة أيام،وضمت وفداً يتكون من ٣٠ رجلاً من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين في أكبر الشركات اليهودية

بغرض التباحث في شؤون الزراعة،والاتصالات،والأمن وبطبيعة الحال إن التغلغل الإسرائيلي بكل جوانبه وصنوفه في عمق القارة الأفريقية، وفي القرن الأفريقي منها على وجه الخصوص عبر أثيوبيا يعد بشكل أساسى واحداً من أهداف هذه الزيارة - إن لم يكن أوحدها - بجانب التباحث حول مياه النيل، وكيفية توظيفها في مصلحة البلدين كل حسب استراتيجيته.

ومما يؤكد تورط إسرائيل فى القتال بين قوات المحاكم الإسلامية وقوات الإحتلال أن كشف موقع ديبكا الاستخباراتي الإسرائيلي أن القوات الكينية التي تحتلّ أجزاء واسعة من الصومال وتخوض قتالاً عنيفاً ضد حركة الشباب تتلقّى دعماً لوجيستياً عسكرياً واستخباراتياً مهماً من إسرائيل؛ وذلك عبر ٣ محاور رئيسية هي:

١- يُشارك ضبّاط إسرائيليون في تخطيط العمليات الكينية على الأرض، ويُقدّمون استشارات في مجال العمليات الخاصة التي تتمّ خلف خطوط جماعة الشباب الصومالية؛ حيث أن الجيش الكيني ينتهج التكتيك الذي نصحه به الضبّاط الإسرائيليون؛ المتمثّل في عدم السيطرة،واحتلال مناطق ضخمة من خلال تحرّكات سريعة، بل تنفيذ مداهمات ممنهجة من خلف خطوط العدو؛ بهدف إرباكهم.

٢- تُوفّر إسرائيل للجيش الكيني منظومات تسلّح تتوافق مع هذا النوع من الحروب،بما في ذلك الطائرات دون طيار،ومنظومات الاستخبارات

الميدانية.

٣- تقوم عناصر مخابرات وشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب الإسرائيلية بتقديم الاستشارات لقوات الأمن الداخلي في كينيا؛ لتمكينهم من إحباط العلميات التي قد تتمّ داخل المدن الكينية الكبرى.

وهذه هي المرة الأولى التي يُشارك فيها ضبّاط من الجيش والشرطة الإسرائيليتين وعناصر تابعة للمخابرات وهيئة مكافحة الإرهاب في معركة عسكرية مركّزة خارج حدود إسرائيل.

ومنذ اللحظات الأولى لإعلان قادة المحاكم الإسلامية في الصومال، الجهاد ضد القوات الأثيوبية التي اتهموها بغزو الصومال، وحث المقاتلين المسلمين الأجانب للمرة الأولى على الانضمام إلى الجهاد معهم ضد أثيوبيا، وهو الإعلان الذي قبلته أثيوبيا بالسخرية والاستهزاء وقالت إن النداء الذي وجهته المحاكم للمقاتلين المسلمين الأجانب يثبت مدى تطرفها، لكن رد الفعل الصهيوني كان مغايراً، إذ بدأت الاتصالات بحكومة أديس أبابا آذنة لها بإعلان الحرب على المحاكم ومؤكدة لها تقديم الدعم الكافي لها لسحق قوات المحاكم.

وبعد الضوء الأخضر خرج رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي ليقول للجميع إن قوات الدفاع الوطني لبلاده أجبرت على الدخول في الحرب ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال بعد أن أعلنت الجماعة الجهاد ضد أثيوبيا وكانت أثيوبيا قد اعترفت بإرسالها مئات

الخبراء والمستشارين العسكريين إلى الصومال، في إطار مساعدة الحكومة الصومالية المؤقتة في مواجهة خطر المحاكم الإسلامية ودحرها وسط إنكارهم لمشاركة تلك القوات في المعارك والنشاط الحربي بين الطرفين المتنازعين، وكان هناك بين هؤلاء الخبراء والمستشارين، صهاينة يبحثون عن اللحظة المواتية لإشعال الموقف لضرب المحاكم الصومالية وكان تقرير قد صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة أعده خبراء معنيون بالصراع في الصومال قد كشف أن أثيوبيا وأوغندا زودتا الحكومة المؤقتة بأسلحة مضادة للطائرات، بما في ذلك صواريخ إس إيه-٧ التي تطلق من الكتف، والتي تتبع الطائرات بأثر الحرارة ومدافع آلية ثقيلة، ولأثيوبيا ما يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف جندي بعربات مدرعة في الصومال وبدأ الزحف الأثيوبي الخبيث نحو أرض الصومال مدعوماً بوعود صهيونية خبيثة وهو ما يؤكد أن الحرب سبقها إعداد جيد من الحكومة الأثيوبية بهدف القضاء بشكل نهائي على المحاكم الصومالية مدعومة بتأييد من بعض الجهات الخارجية وعلى رأسها إسرائيل وما زال الوجود اليهودي في القرن الأفريقي قوياً ومستمراً، وبشكل أو آخر يعمل في توظيف صراعات القرن الأفريقي العرقية،ونزاعات الحدود لصالح السياسات الإسرائيلية؛ وذلك باللعب على كل المتناقضات، واستغلال كل الثغرات المتاحة حتى يبقى قادة

الأقلية الحاكمة في المنطقة مرتبطين بالكيان الصهيوني وسياساته حفاظاً على وجودهم في مقاعد الحكم لأطول مدة ممكنة.

إيران

وجد النظام الإيراني في الأزمات الصومالية فرصة مواتية لاختراق مجتمع كل أفراده من المسلمين السنّة؛ مستغلاً حالة الفقر والجوع والإهمال التي يعانيها هذا المجتمع ،فطهران تسعى لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية من خلال الوجود السياسي والاقتصادي،والغالب أن الهدف من تقوية هذا الوجود هو الترويج للمذهب الشيعي في البلدان الأفريقية، فالرئيس الإيراني أحمدي نجاد يؤكّد في مناسبات عديدة جَمَعَته بقادة أفارقة رغبة بلاده في تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مؤكّدًا ضرورة ألا تقتصر تلك العلاقات على الجانب السياسي فقط، وقد دعا نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون أفريقيا محمد رضا باقري القطاع الخاص في إيران إلى توثيق التعاون مع أفريقيا، مؤكّدًا أن أفريقيا تشكّل مرتعًا واسعًا لأنشطة الشركات الإيرانية ولإيران خطة شاملة في أفريقيا، تتضمن المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

وتُشير بعضُ التقارير إلى أنَّ الحركة الدبلوماسية الإيرانية الموجَّهة لأفريقيا قد تصاعدت بشكل واضح في ظلِّ حكم الرئيس أحمدي نجاد،

ففي عام ٢٠٠٩م وحْدَه قام كبار المسؤولين الإيرانيِّين بنحو عشرين زيارة لأفريقيا، وتحاول الدبلوماسية الإيرانية كسرَ الحصار الغربي المفروض عليها من خلال اكتساب مناطق نفوذ جديدة في أفريقيا وفي هذا الإطار نشطت الدبلوماسية الإيرانية في تعاملها مع الأزمة الصومالية، فقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة العاصمة الصومالية مقديشو للوقوف على حجم الكارثة الصومالية، ويُلاحَظ أنه لم يقم مسؤول عربي أو إسلامي رفيع بزيارة الصومال، باستثناء الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وهذا الأمر يوضّح حالة الغفلة والتجاهل التي تعيشها الدول العربية والإسلامية!

ولقد أعلن الهلال الأحمر الإيراني تقديم مساعدات تُقدّر بنحو ٢٥ مليون دولار لمنكوبي المجاعة في الصومال، وأشار التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر الإيرانية في طهران، إلى أن الجمعية ستستعين بالبحرية الإيرانية لتأمين سفن المساعدات المتجهة للصومال خوفاً عليها من القراصنة ولكن غني عن البيان أن الصومال لا يحتمل مزيدًا من المشكلات والصراعات الطائفية التي قد تنجم عن التدخّل الإيراني ونشر المذهب الشيعي في هذا البلد الذي أنهكته الحروب والمجاعات، لذلك يجب أن يتنبه أهل الصومال جيداً لمخاطر هذا الأمر، ويحرصوا على عدم تجاوز المساعدات لأهدافها الإنسانية المعلنة.

تصاعد النفوذ الايراني في القرن الأفريقي

يأتي التوجه الإيراني نحو أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، في إطار التحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فهي محاولة من مجرد مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم، إلى التعرف على المناخ الدولي المحيط،وتهيئته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية،التي في مقدمتها الحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية ويتفق هذا التوجه مع التكالب والتنافس بين القوى الدولية،لاسيما الإقليمية بين إيران وإسرائيل، في منطقة القرن الأفريقي الذي انتقل إلي حلقة جديدة وهى الصراع فيما بين هذه القوي عليها،ذلك أنه ينطوي على النفط وأولوية تأمين الإمدادات من الطاقة التي تعتبر واحداً من الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي خاصة في ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي التي تبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي

القرن الأفريقي بين المصالح الإيرانية والاهتمام العالمي:

أهمية القرن الأفريقي تعد أهم أسباب رعاية واشنطن لمفاوضات السلام في السودان بالإضافة إلي قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية، ويوجد به جزر عديدة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتعقد بين الأطراف المكونة للإقليم، والقوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية من ناحية أخرى، ولكنها تتجه نحو تحفيز الصراع واستمراره،لاسيما في الصومال بل وتعتبر المحدد الرئيسي لمستقبل التفاعلات في الإقليم إذ تتشابك المصالح الإقليمية في جانب منها مع بعضها البعض، وتتناقض في جوانب أخرى، في إشارة واضحة إلى ما يمكن اعتباره خريطة التحالفات الإقليمية، التي قد تتفق أو تتناقض مع مصالح القوى الكبرى في المنطقة، إذ يشير الواقع الاستراتيجي إلى تأثير عملية المصالح والإرادة الإقليمية في مسيرة التفاعلات في منطقة القرن الأفريقي، التي لا تتوافق مع توجهات المصالحة والاستقرار الذي يستند إليه الدور الدولي في منطقة القرن الأفريقي.

وقد حولت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي إلي منطقة نفوذ غربي جعلتها دائما محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت ملعباً للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى الاندفاع نحوه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إما سلماً من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، أو كرهاً من خلال استخدام القوة المادية وفي سباق التنافس تأتي إيران التي أبدت اهتماماً متزايداً بدول القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة، وذلك في سياق فتح المزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت دولية أو أفريقية أو عربية وخليجية، ويسير هذا النشاط بالتوازي مع الضغوط الغربية والأمريكية بسبب برنامجها النووي،وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيد من التأييد الدولي لمواقفها،وإرسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديداً مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح، لتغيير الصورة النمطية عنها التي تصفها دائماً بالتشدد وتسعى إستراتيجية إيران في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والدول المجاورة التي تقع على البحر الأحمر، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي خاصة الأمريكي.

ب- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

ت- تصدير ثورتها من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق أفريقيا.

ث- صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى ميادين التنافس ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط، التي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات المسلحة، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.

ج- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعال في البحر الأحمر المهم من الناحية الإستراتيجية لإيران يقود لقناة السويس، لذا تعمل علي تقوية علاقاتها بالدول الأفريقية التي تطل على البحر الأحمر، ومن بينها السودان وإريتريا وجيبوتي من ناحية، ومن ناحية أخري تسعى لتقوية علاقاتها البحرية باليمن، ففي يونيو ٢٠٠٩ عقدت اتفاقية

تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين، ومن المتوقع أن تنضم للبوارج الحربية الست الإيرانية المستقرة في المياه الصومالية لحماية السفن التجارية الإيرانية.

مواجهة التدافع الدولى نحو القرن الأفريقى:

ترتكز الطموحات الإيرانية في منطقة القرن الأفريقي، على ثلاثة محاور:

١- المحور الدبلوماسي:من أجل عدم عزلها والتصويت ضدها في المنظمات الدولية،ومحاولة إنشاء نظام عالمي بديل مع القوى المعادية للولايات المتحدة حيث غدت تتبنى عدداً من الأهداف والأدوار في سياستها الخارجية، للحفاظ على سيادتها،وأمنها في مواجهة التحديات الخارجية ومن منطلق الاقتناع بأنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها، تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة من ناحية، وتقود المعسكر الرافض لهيمنة القوى العظمى وتنشط في إقليمها وجوارها الجغرافي لإثبات وجودها من ناحية أخري وفى كل الحالات،كانت تعتبر نفسها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية،كما تشعبت المصالح الإيرانية وأبعاد تداخلها، وربما تصادمها مع مصالح العديد من القوى الأخرى لذا، قامت

بتعزيز العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الأفريقية المعادية للوجود الأمريكي في أفريقيا،وكسب تأييد دول القرن للمواقف الإيرانية، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ومسعى للعب دور يتجاوز الإطار القومي والإقليمي، الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات،التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة والملحة،عبر بناء عدة محاور تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى، ومحاولة للخروج من الحصار المفروض عليها.

٢- المحور الاقتصادي.

٣- المحور الجيو - استراتيجي والأمني: فالواقع أن التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلي حلقة جديدة وهى الصراع فيما بين هذه القوي، حيث يبدو التنافس الصيني- الأمريكي في القرن الأفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعتبر أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة اقتصاده وفي ظل هذا التنافس، تحرص السياسة الخارجية الإيرانية على تأمين الحصول على موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بهدف تأمين حركة الملاحة والتجارة الإيرانية من جهة، ومواجهة الانتشار المكثف للحشود العسكرية الأمريكية والغربية في

المنطقة، التي تهدد قياداتها السياسية بحرب ضد إيران من جهة أخرى والثابت أن إيران توفرت لها قدرة ومهارة في استثمار الجغرافية السياسية استراتيجياً، من حيث الضغط على خصومها في العديد من المناطق الجغرافية، ونقل المعركة خاصة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بعيداً عن الأراضي الإيرانية ومن هنا تبدو دلالات التوجه نحو المنطقة في ظل التكالب والتنافس المحموم والمحتدم مع قوى دولية وإقليمية أخرى، ساعية لمحاولة اختراق القارة ونهب ثرواتها وليس هناك جدوى من توضيح العلاقات الإيرانية بدول القرن الأفريقي بعيداً عن تأثير القوى الدولية والإقليمية الأخرى في القارة، وأهمها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني حيث تثير التحركات الإيرانية في القارة حفيظتها، وتجعلها تبحث عن مبررات لإثارة العداء إزاء إيران٠

إيران تواجه النفوذ الأمريكى:

مثلت منطقة القرن الأفريقي أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وتحتل هذه المنطقة موقعاً مهماً في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما

يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام، وذلك بإنشاء القاعدة الأمريكية في جيبوتي عام ٢٠٠٢، التي تضمن السيطرة الإستراتيجية لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج العالم من النفط، كما أنها قريبة من خط أنابيب النفط السوداني، الذي يمتد من بورسودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، خصوصاً مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية،والتنافس الدولي على موارد النفط في أفريقيا، منها التواجد العسكري وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لأثيوبيا، كما توجد في جيبوتي قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة ومن هذا المنطلق، تواجه الولايات المتحدة النفوذ الإيراني المتصاعد في القرن بشكل أساسي خصوصاً مع السودان والصومال واليمن، حيث أن الوفود الرسمية الإيرانية لا تنقطع عن زيارة العواصم والمدن الأفريقية، لتحقيق العديد من المصالح وكسب أصدقاء جدد ٠

إيران ومواجهة النفوذ الصهيوني:

تعتبر منطقة القرن الأفريقي مسرحاً استراتيجياً حيوياً للكيان الصهيوني في إدارة صراعه وعلاقاته مع الدول العربية، ويهدف تواجدها إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان بشكل غير مباشر من خلال إريتريا، ودعم علاقاتها بكل من أثيوبيا وكينيا وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجده الاستراتيجي في المنطقة، والذي يحمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول كما كانت مهمته هى الحصول على اعتراف دبلوماسي من جانب الدول الأفريقية، وذلك في إطار سعيه الدؤوب إلى تثبيت وضعه كدولة في المجتمع الدولي، من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ويأتي ذلك في إطار عقيدة الأمن القومي الصهيوني؛ التي تحقق له العديد من الأهداف الإستراتيجية، ويأتي في مقدمتها تطويق مصر من خلال السيطرة على النطاق الجغرافي المحيط بها، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، وواردات الماس،وصادرات السلاح،وضمان مورد دائم للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة الصهيونية وفتح جبهة خلفية للصراع تهدد أمن الأمة العربية، وفي هذا السياق يؤكد بن جوريون على حقيقة هذه الأهداف بقوله إن المساعدات الصهيونية للدول الأفريقية تهدف إلى كسر

طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الكيان الصهيوني، وتمهد الطريق أمام توسيع أسواق التصدير للمنتجات الصهيونية، وتأمين فرص عمل لعدد من القوى البشرية الصهيونية الفائضة ،فيما تعتمد إيران في سياستها الخارجية على المنفعة المتبادلة من منطلق براجماتي، حيث ترتبط بعلاقات قوية مع أوغندا التي تربطها علاقات بالكيان الصهيوني، كما أن لإيران علاقات مع جيبوتي التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة، وتختلف دوافع إيران عن دوافع الكيان الصهيوني في الارتباط بشرق أفريقيا، حيث تأتي الدوافع الصهيونية على خلفية نشاط الجماعات الإسلامية في كينيا وبروز النشاط الإيراني في كل من كينيا وأوغندا، فضلاً عن الحرب الأهلية في الصومال وما يتردد بشأن وجود عناصر من القاعدة هناك، بالإضافة إلى ظهور خلافات مصرية سودانية مع دول حوض النيل.

ويشكل النفوذ الإيراني في العمق الأفريقي، وفى ضوء التراجع وسلبية الأداء العربي، خصماً موضوعياً من الوجود والمصالح العربية،حيث تقوم باختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الأفريقي، باعتباره ممراً وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية كما تلعب دوراً خفياً في الصومال، وتزيد من تعقيدات استمرار المعضلة الصومالية، وذلك على الرغم من تباين المذاهب، حيث الطابع

السنى للجماعات الصومالية، إلا أن إيران ومثلما فعلت في السابق في أفغانستان، فإنها لا تتردد في التعاون تكتيكياً، مع أي تنظيمات سنية أصولية وعلى الرغم من أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الأفريقية خاصة في الغرب، فأنها لا تمارس دوراً سياسياً فاعلاً في خدمة المصالح العربية، بل في الاتجاه المعاكس في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية كما حاولت تفجير مناطق أطراف النظام الإقليمي العربي، فلم تكن بمنأي عن النوايا والتحركات الصهيونية، ليس من زاوية التطابق في الأهداف المرجوة، ولكن لعدم ترك هذه الساحة بل ربما لتوظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة.

openkandil.com